

## الأكراد والتضليل الإعلامي العربي

• بقلم : وان بيكس

تحاول بعض القنوات الإعلامية العربية تضخيم بعض المسائل والأمور إلى درجة التشويه وتقزيم الحقائق ، وذلك باللجوء إلى تكهات واجتهادات لا ترتقي إلى مستوى التحليل السياسي والتفسير الموضوعي لهذا الحدث أو ذلك، الشيء الذي يؤثر سلباً على المتلقي الذي تتأثر مساراته الفكرية والعاطفية بهذا الخبر أو المعلومة التي تأتيه مغلوطة وملتوية العنق، فيصبح ضحية هذه المنابر الإعلامية التي لم تعد تبحث كما يبدو عن المصداقية أو أي شيء يتعلق بنزاهة العمل الإعلامي.

وما يؤكد هذا النزوع لدى هذه القنوات الإعلامية هو ما توجهت به قناة (العربية) الفضائية من اتهامات غير مقبولة لأكراد سوريا وذلك خلال الأيام القليلة الماضية، أي عندما تعرضت العاصمة دمشق لأحداث واضطرابات في حي المزة التي سرعان ما سيطرت عليها قوى الأمن .

حيث لم تكن مذيعة الأخبار والمتابعة للحدث أثناء وقوعه، تكف عن القول باحتمال ضلوع الأكراد في مثل هذه العملية التي وصفتها بالإرهابية (الشيء الذي يعني فيما يعنيه أنها تتهم الأكراد بالإرهاب) وهذا اتهام باطل ينم عن ذهنية التحامل لديها وقد ربطت ذلك بأحداث القامشلي بل أنها وإمعاناً في سوء النية كررت السؤال وطرحته على معظم من اتصلت بهم وكأنها تتمنى وترجو أن يكون للأكراد يد في هذه العملية القذرة.

في الحقيقة أن توجيه أصابع الاتهام أو حتى القول باحتمال ضلوع الأكراد في أحداث دمشق من قبل جهابذة السلطة الرابعة لا يدل إلا على مستويين من النقص:

• إما أن تكون هذه القنوات على قدر كبير من الغباء والخرف السياسي.

• إما أن يكون عندها غايات ومقاصد أخرى بعيدة كل البعد عن شرف الموقف ومصداقيته وإلا لماذا هذا الاتهام الخطير للأكراد وفي مثل هذا الوقت بالذات حيث لم ينته الأكراد

## انتهى عهد السجون .....

دعوى على اللذين بنوا السجون في وطني الحبيب، وفي بلدتي المقدسة صيدانيا".

...نقبة الهواء والأجواء...عنيذة الصخور...

ينابيعها من الجرود...وأبناؤها أقوياء...مدافعين عن

الحق...والحرية...والغزاة...

تاريخها شرف وعزة...وماضيها...أغنية فرح وصلاة.

من أعطاكم رخصة البناء.....فوق تلتها الجنوبية

السمراء.....؟؟؟

سهلها اخضر.....بساط للخير والمراعى....لوتتم أجواءه

...شوهتم صفاءه -

يا له من افتراس صارخ للبيئة والتاريخ...والجغرافية...!

اغتصاب للمكان...والإنسان في كل مكان ، تشويه لموسيقى

الأجراس والمآذن والتراويل...بصراخ الضحايا

وأهات المعذبين.

هل أخذتم آراء أهل الأرض؟ موافقة أهل البلدة.....في

بناء سجن باسمه.....في أجمل بقعة مطلة....؟؟؟

بلدتي.....تاريخية في مصيفها وهوائها..في آثارها وأديرتها

...وثقافتها وتحريها - كل حجر فيها مقدس ومبارك

بشعبها الذي بناها بحب وكرامة...ومهارة.-

إنني أطالب جميع أحرار البلدة وشرفائها ، وأبناء الوطن كله

، أن يطالب بإلغاء هذا السجن من البلدة في أقرب وقت ،

لأن التاريخ لا يرحم ، ولا يطمس ، وأن يغلق فوراً ، وإطلاق

سراح جميع المعتقلين فيه وفي غيره من السجون العديدة

وأن يتحول إلى مدرسة أو جامعة أو مشفى تسمى باسم

الشعب (دافع الثمن) - لأن البلد تفتقر إلى الصحة والتربية

والعلم

والمأوى والعمل ، وليس إلى السجون والمعتقلات.

فسجن صيدانيا...شوه اسم بلدتي النظيفة الجميلة...

قرية النحل والعسل...والنبيد...بلدة الكروم...

والمناضلين...

والي صباح الحرية بلا سجون ومعتقلات.

المدرسة : مريم نجمه - هولندا

من مؤلفي : لصيدانيا الصباح-١٩٩٧

موقع الحوار المتمدن - العدد ٨٣٧ - ٢٠٠٤/٥/١٧

ببعض الجماهير العربية إلى الاصطفاف في جبهة معادية للأكراد وحاولت تصوير الأحداث على أنها مؤامرة خارجية هدفها النيل من سوريا .

فهل يعقل أن تؤثر السلطة بأصابع الاتهام إلى الكرد وتحملهم وزر جميع أزماتها. إن ما شهدته المدن الكردية من أحداث ليس بحالة طارئة أو مفغلة كما صورها البعض وهو بالتأكيد ليس مؤامرة خارجية كما صورته السلطة أثنائها حتى قبل أن تبدأ بإجراء التحقيقات اللازمة أو معرفة أسبابها، بل هو رد فعل طبيعي يعكس حالة المجتمع الكردي في سوريا وما يعانيه من تغييب وتمهيش على جميع المستويات منذ عقود بالإضافة إلى الممارسات العنصرية بشقيها المركزية ( الإحصاء - مشروع الحزام العربي ) والمحلية المتعلقة بممارسات الأجهزة الأمنية .

فما هي السبل المتاحة للسلطة لمواجهة أزماتها مستقبلاً وما هي النتائج المترتبة عنها ؟  
١- الخيار الكلاسيكي ومبدأ القبضة الحديدية وتطبيق أية حادثة باللجوء إلى المداهمات والاعتقالات العشوائية ومحاسبة واتهام الجميع ما لم يثبت المواطن براءته ، إن هذا هو الأفضل لدى السلطة لانسجامه مع ذهنيتها ولما لها من خبرة في هذا المجال اكتسبته من خلال معالجاتها للأمر منذ بداية السبعينيات وحتى الآن .

إلا أن هذا الخيار بعيد عن البحث في أسباب الأزمات وسبل معالجتها بل يحاول قمع أية ظاهرة للحفاظ على حالة الاستقرار الظاهري وبالتالي فإن أسباب الأزمة تبقى قائمة بل تزداد وتتراكم مع الزمن فتبقى الدولة معرضة في أية لحظة إلى هزات كبيرة ربما لأسباب بسيطة تكون بمثابة الشرارة الأولى لبرميل البارود .

في الحقيقة أن هذا الخيار لم يعد مفيداً فهو لا يتلائم مع روح العصر بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وأحداث أيلول، بالإضافة إلى أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت محط أنظار الجميع وتحظى بكثير من الاهتمام الإعلامي لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار العالمي ولما تملك من منظمات وتيارات تدعو إلى المواجهة مع الغرب وبالتالي فإن الدول الغربية بدأت تبدي الكثير من التعاطف مع الحركات الداخلية التي تدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونبذ العنف كوسيلة للتعامل مع الخصوم السياسيين.

بعد من تطبيب جراحاتهم عقب أحداث القامشلي وما رافقها.

إلا أن العودة إلى تاريخ أكراد سوريا، هذا التاريخ النظيف والحافل بالتضحيات من أجل بناء الوطن السوري الموحد بكل فئاته وتصنيفاته، يثبت بأن الأكراد لم يكونوا في أي يوم من الأيام أداة في يد أية جهة تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد بل كانوا على الدوام يشكلون عامل وحدة واتفاق وعنصر بناء، وعلى الرغم من كل ما يتعرضون له من قوانين استثنائية ومجحفة وتطبيق سياسات معينة عليهم وحرمانهم من حقوقهم المشروعة لم يلجؤوا إلى أية وسيلة للمطالبة بحقوقهم سوى الحوار الذي وجدوا فيه (أي الحوار السياسي) الأسلوب الحضاري اللائق بهم وبتقافتهم .

حتى أن السلطة السياسية في سوريا تعترف أحياناً بأن الأكراد في وطنهم سوريا مسالمون وهم من القوى الوطنية الداعية إلى الأمن والإصلاح ونبذ الإرهاب.

إن التاريخ يثبت بأن الأكراد لم يكونوا إرهابيين ولن يكونوا في أي وقت كان، إلا أن ما يجب أن يقال في مثل هذا المقام للإعلام التضليلي، خاصة أن الأمور باتت في هذه الأيام على قدر من الوضوح بحيث لم يعد يخفى على أحد يعيش في هذه المعمورة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

لماذا مثل هذه الاتهامات وفي هذا الوقت بالذات ..؟



## السلطة السورية... وخياراتها

• بقلم : كاوا هسكار

كشفت الأحداث التي شهدتها المناطق الكردية في سوريا عن عمق الأزمة السائدة في الحياة السياسية والاجتماعية السورية منذ عقود، حيث لجأت السلطة إلى العنف الغير مبرر في تعاملها مع الأحداث، كما أجمت الأحداث بحيث دفعت

فترة الطفولة يأخذ الطموح مستوى التخيل اللاواعي ثم يتطور مع نموه ليصبح مشروعاً للمستقبل قائم على أسس واقعية من إمكانيات وطاقات. وطموحنا بعد المؤتمر الرابع لحزبنا الوحدة (يكي تي) كان قائماً على أسس واقعية وكان كبيراً بحجم الإمكانيات والطاقات المتوفرة لدى قيادة الحزب وقواعده، وخاصة بعد اتخاذ المؤتمر مجموعة هامة من القرارات السياسية والتنظيمية. وفي مقدمتها المصادقة على نظام داخلي متطور ومستحدث، متطور في مجال آليات العمل التنظيمي، ومستحدث لاحتوائه على مواد وبنود جديدة في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال الحد من المركزية المتشددة وإعطاء صلاحيات واسعة لمنظمات القاعدة الحزبية من خلال :

- اعتماد نظام الدوائر الحزبية بشكلها الجديد القائم على مبدأ المنطقة الجغرافية وتوزيع الملاك الحزبي على أساسه ومنحها حق تشكيل وانتخاب هيئاتها الحزبية بما فيه انتخاب المسؤول المباشر لكل هيئة وتحديد آليات عملها السياسي والتنظيمي وتنفيذ مقرراتها دون العودة إلى قائمة المسؤوليات الطويلة كما كان في السابق .

- تحرير مقررات الهيئات الدنيا في هيكلية الحزب من عمليات الإلغاء والخضوع إلى إرادة وموافقة الهيئات العليا وذلك ضمن إطار الصلاحيات المحددة لكل هيئة .

- إلغاء اللجنة المركزية كإحدى أهم قلاع الفردية والتسلط، واعتماد مبدأ التخصص الذي بموجبه تم تشكيل هيئات ولجان تخصصية في مختلف المجالات ( لجنة سياسية – لجنة تنظيمية – لجنة ثقافة وإعلام .... الخ ) في إطار الهيئة القيادية ومشاركة واسعة من قبل مختلف الهيئات الأخرى، حتى غدا الحزب مؤسسة مجتمعية قائمة على أسس حضارية وديمقراطية يمارس فيه الرفيق الحزبي حقوقه وصلاحياته كاملة دون نقصان، بل وفتح أمامه مجالات رحبة تساعد على نمو وتطوير ما لديه من إمكانيات وطاقات كامنة نحو الأفضل ليخدم حزبه وقضيته على أكمل وجه. هذا ما جعل دائرة الطموح والأمل تكبر وتتوسع لدى معظم الرفاق، وعلق البعض منهم آمال كبيرة وعريضة على النظام الداخلي الجديد.

ولكن التجارب العملية والسنوات الثلاثة التي تفصلنا عن فترة انعقاد المؤتمر أثبتت وجود اختلاف وتباين واضحين في سوية فهم الرفاق

٢ – الخيار الثاني وقد انتهجته السلطة في السنوات القليلة الماضية، حيث اعترفت بوجود خلل ما دون تحديده وبالتالي حصرته في الحياة الاقتصادية ودعت إلى معالجته من خلال تشريع قوانين جديدة وإيداع بعض اللبونة مع الانتقادات الموجهة إليها من قبل الشارع وتساهلت مع خصومها السياسيين المغتربين إلا أنها في الوقت نفسه تضيق الخناق على الشخصيات المحلية التي تدعو إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتتصدى لهم عن طريق إغلاق منتدياتهم أو زجهم في السجون إن لزم الأمر. إن معالجة الأزمات في البلاد لا يتم من الأعلى بشكل فوقي لأن نتائج الخلل تظهر بشكل مباشر بين المواطنين وبالتالي فإن المواطن هو الأكثر دراية من غيره بوجود إشكالية لذلك لا يمكن تلافى أية أزمة ما لم يكن للمواطن دور كبير فيها.

٣ – الخيار الثالث وهذا الخيار لم تلجأ السلطة إليه بعد، حيث يتوجب عليها أن تعترف بوجود حالة طلاق مع الشعب وتهميشها للحياة السياسية ومصادرتها لحق الجماهير في الرقابة على المؤسسات الرسمية، وتدعو إلى معالجة الأزمة بالوقوف على أسبابها وتعتبر أية إشكالية تظهر في المجتمع كنتيجة طبيعية لوجود خلل ما وتعطي كل فئة الحق والمسؤولية في معالجة مشاكلها وتنقيد باحترام الأئنية الدستورية. وتسعى إلى تحقيق مصالح وطنية وتتخلص من عقدة الماضي ولا تخشى من الإصلاحات وتلجأ إلى الشعب في سن القوانين، لأن الجماهير أكثر إدراكاً لحاجاتها، وأن لا تخاف على مستقبلها السياسي، لأن الذي يصلح ذات بينين لا يمكن إلا أن يكافئ .



## هل أصبح الطموح واقعاً ؟

• بقلم : ميثان هوري

الطموح لغة مشتق من كلمة " طمح " والأصل يعني العلو والارتفاع، وللطموح مستوى معين لدى الإنسان بحسب الفترات العمرية. ففي

واضحة.

— ورود بعض العبارات الغامضة التي تفتح المجال واسعاً أمام الاجتهادات والتفسيرات الخاصة والتي تعتمد بالدرجة الأولى على عامل المزاج الخاص والذاتية والظرف التاريخي وتأتي في غالبيتها غير مطابقة لجوهر النظام الداخلي وأساسياته وتحمل أحياناً في طياتها المغالطة والتناقض.

— اعتماد مبدأ الاقتراع الحر السري والمباشر في عمليات انتخاب الهيئات المسؤولة له مبرراته وأسبابه في (المادة الأولى — مبادئ أساسية) أما الفرز السري بحضور المندوب من المرشحين لا يوجد ما يبرر سرية في ظل نظام الدوائر التنظيمية التي تعرف قياداتها الجديدة المنتخبة فور انتهاء عمليات الانتخاب بأيام معدودة من قبل الملاك التنظيمي لكل دائرة وذلك بحكم العمل التنظيمي المتداخل والمتشابك .

وفي الختام لا بد من التأكيد على أهمية عملية التجديد والتطوير لدى صياغة النظام الداخلي الجديد المقدم إلى المؤتمر الخامس وإلغاء كل ما يمت بصلة إلى النظم الشمولية وبشكل نهائي وإيجاد بدائل ديمقراطية وحضارية تحترم المنطق والعقل الإنساني وتستند في المقام الأول على أسس واقعية وتحديداً الواقع الكردي بجزئياته المختلفة والابتعاد قدر الإمكان عن النصوص الجاهزة الغربية عن المجتمع الكردي ونبد أسلوب الاحتمالات المفتوحة لدى صياغة المواد والمبادئ الأساسية خاصة، وكذلك لا بد من إيجاد آليات جديدة تساهم في عملية الربط والتفاعل بين مكونات الهيئة القيادية أولاً وثم بينها وبين مختلف المنظمات الحزبية وتثبيت ذلك في مواد وبنود النظام الجديد لتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق الذي يرقى إلى مستوى الأداء الجماعي الفاعل والمنكامل عبر تشكيل الهيئات واللجان أو المنظمات المتخصصة وفق مبدأ إعطائها كامل المسؤولية والصلاحيات في تنفيذ المهام والواجبات الموكلة إليها بموجب برنامج عمل مرحلي لكل هيئة متخصصة تطرح للتنفيذ خلال مدة محددة ومدروسة.



للسياغة الجديدة للنظام الداخلي وخاصة في آلية تنفيذه على أرض الواقع.

ففي الوقت الذي يعتبره عدد كبير من الرفاق كدستور وقانون ناظم للحياة الداخلية والشكل المقبول رهنأ وقد يحتاج إلى بعض التطوير والتعديل مستقبلاً، يعتبره آخرون السبب الرئيسي لعرقلة عملية تطور وتقدم الحزب سياسياً وتنظيمياً لاحتوائه على مواد وبنود تعرقل عملهم ونشاطهم، وفي هذا الرأي الأخير الكثير من الإجحاف والظلم بحق النظام الداخلي الحالي ويعبر عن سوء فهم حقيقي لجديده ويستند بالدرجة الأولى إلى العوامل التالية :

١— المستوى الثقافي والسياسي لديهم لا يؤهلهم إلى مستوى فهم سليم ومنطقي لبنود النظام الداخلي وخاصة في مجال التخصص ونظام الدوائر الحزبية وعملية بناء كل دائرة، وآليات عملها المستقل والمتكامل في نفس الوقت مع عمل الدوائر الحزبية الأخرى.

٢— الإمكانيات والطاقات التي يمتلكها — البعض — لا تساعدهم ولا تؤهلهم لممارسة اختصاص معين ومحدد بذاته ولذلك يجدون أنفسهم خارج دائرة الاهتمام والعمل الجاد والفاعل وبالتالي يفتقدون المزيد من [ المكتسبات والامتيازات ] التي اكتسبوها في ظروف استثنائية.

٣— الحنين إلى الماضي وأمجاده عبر الإشادة بالمركزية الديمقراطية المتشددة التي تمنحهم صلاحيات واسعة بناءً على معادلة تنظيمية خاطئة حتماً، يشكلون فيها الطرف المعطي للأوامر والتعليمات الفوقية دون القبول بمبدأ المناقشة والحوار البناء وإن أبدوا قبولاً ظاهرياً بحكم العادة.

هذا لا ينفي وجود بعض الثغرات في الصياغة الجديدة للنظام الداخلي وبالفعل هناك نقاط عديدة تحتاج إلى المزيد من التوضيح والتحديد وأخرى لم تجد لها صدى في الواقع الفعلي وظلت حبراً على ورق كونها لم تستند إلى ما يزكيه الواقع من معطيات وحقائق ربما تكون لها الدور الأساس في عملية معرفة صحة ومصداقية كل مادة وتحديد مدى استجابتها مع الواقع، وعلى سبيل المثال أذكر بعض منها :

— اجتماع الكادر الذي لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي وذلك لغياب عامل التحديد والتوضيح فيه حيث لا صلاحيات ولا واجبات